

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:



المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية القرى السياحية التعاونية رجال المع
ترخيص رقم (١٠٢٠٩)

جمعية القرى السياحية التعاونية رجال المع

سياسة قبول الهبات والتبرعات

تدرك تعاونية القرى السياحية رجال المع أهمية وجود سياسة واضحة لقبول الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والأوقاف من الداعمين والمتبرعين وقد استندت بذلك على نظام التعاونيات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٣ وتاريخ ١٤٢٩/٣/٩هـ واللائحة التنفيذية للنظام الصادر بقرار معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم ٥٣٠٦٨ وتاريخ ١٤٢٩/٦/١٠هـ.

أولاً: نصت المادة (٢٧) من النظام على أن:

موارد التعاونية تتكون من المصادر التالية:

١. رأس مال التعاونية.
٢. التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف وفقاً للقواعد التي تنظمها اللائحة الأساسية للتعاونية.
٣. المقابل الذي تقرره التعاونية لقاء الخدمات التي تقدمها لأعضائها وغيرهم.
٤. الإعانات التي تقدمها الدولة.
٥. عوائد أنشطة التعاونية واستثماراتها.



كما نصت المادة (٤٨) من النظام على ما يلي:

١. لا يجوز للتعاونيات تنظيم حملات لجمع التبرعات.
٢. يمكن قبول التبرعات والهبات والمنح في مقرها وفق سندات استلام تخصص لهذا الغرض أو من خلال الإيداع المباشر في حساب التعاونية.

ثانياً: بيان السياسة:

تحظى هذه السياسة باحترام وحماية القيم الأخلاقية والالتزام باللوائح والأنظمة التي تصدر من جهة الإشراف بشأنها، إذ أقر مجلس إدارة تعاونية الزلفي بهذه السياسة لقبول الهبات والتبرعات على أن تقبل في مقرها الرسمي، كما:

١. تعمل التعاونية بشفافية مع كل المتبرعين والداعمين.
٢. يحق لكل متبرع الحصول على المعلومات الكاملة عن كيفية استخدام الأموال المتبرع بها.
٣. تصرف الأموال الموهوبة والمتبرع بها لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٤. يطبق نظام محاسبي مميز ومعترف به لمعرفة حركة الهبات والتبرعات ومراقبتها وإعداد تقرير عنها.
٥. يعتبر مجلس إدارة التعاونية هم المسؤولون أمام المتبرعين والداعمين.

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:



المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية القرى السياحية التعاونية رجال المع
ترخيص رقم (١٠٢٠٩)

إقرار السياسة:

تطبق هذه السياسة في التعاونية ضمن السياسات الأخرى المعتمدة لديها، وعلى جميع العاملين بالتعاونية الإمام بالأنظمة والسياسات، فإنّ هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من وثائق تعاونية القرى السياحية رجال المع، لذلك لا يجوز مخالفة أحكامها والالتزامات الواردة بها، كما تعد هذه السياسة مكملتها لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية ولا تكون بديلاً عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في السياسات أو اللوائح والأنظمة للجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية فإن أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.